الأمم المتحدة

A/57/494*

الجمعية العامة

Distr.: General
25 November 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تجربة المحققين المقيمين، بما في ذلك مقترحات وخطط للاستعراض الذي تجريه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مستقبلا في سياق ميزانيات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/56/887، الفقرة ٥٥)، أن يعد الأمين العام تقريرا عن تجربة المحققين المقيمين حتى الآن، بما في ذلك مقترحات وخطط للاستعراض الذي تجريه اللجنة مستقبلا في سياق ميزانيات حفظ السلام للفترة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

251102 251102 02-65322 (A)
0265322

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٣
ثانيا – معلومات أساسية	٤-٥	٣
ثالثا – دور شُعبة التحقيقات في عمليات حفظ السلام	٦-١٠	٤
رابعا – صلاحيات المحققين	١١-١٢	٦
خامسا – الأسباب الداعية إلى وجود محققين إقليميين مقارنة بالمحققين الملحقين بالبعثات	١٣-٣٤	٨
ألف – المحققون الملحقون بالبعثات	١٤-١٨	٨
باء – المحققون الإقليميون	١٩-٢٦	٩
جيم – حجم القضايا	٢٧-٣٠	١١
دال – تكاليف المحققين الإقليميين	٣١-٣٤	١٢
سادسا – خلاصة	٣٥	١٣

أولا – مقدمة

١ – طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن استخدام المحققين المقيمين بالمقارنة مع المحققين الإقليميين في عمليات حفظ السلام (A/56/887، الفقرة ٥٥). ويسعى هذا التقرير إلى توفير هذا التحليل مع مراعاة آراء اللجنة الاستشارية، لا سيما الرأي الذي مفاده أن التحقيق وظيفة تتسم بطابع رد الفعل، وأن هيكل هذه الوظيفة لا يلزم أن يكون صورة طبق الأصل من وظيفة مراجعي الحسابات المقيمين، وأنه ينبغي استقصاء مختلف الخيارات، بما في ذلك النهج الإقليمية بالتعاون مع مختلف شركاء الأمم المتحدة الآخرين مثل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التي قد تكون موجودة في المنطقة المعنية.

٢ – ومنذ إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ١٩٩٤، تلقى المكتب تقارير عن مخالفات لنظامي الأمم المتحدة الأساسي والإداري وللقوانين الوطنية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في شتى أنحاء العالم وأجرى هذه التحقيقات باستخدام الموارد المخصصة للمكتب في المقر. وحتى عام ٢٠٠٠، كان من الممكن بهذه الموارد، رغم محدوديتها، التحقيق في كثير من تلك المخالفات المُبلغ عنها. ولكن منذ عام ٢٠٠٠ ازداد حجم بلاغات حدوث انتهاكات في بعثات حفظ السلام زيادة كبيرة وتضاءلت قدرة المكتب على التحقيق حتى في أشد هذه القضايا خطورة.

٣ – وبسبب حجم القضايا المتزايد هذا، اتخذت ترتيبات مؤقتة ومخصصة للتخفيف من العقبات التي تحول دون التحقيق في أخطر القضايا في حينها. ونشأ مفهوم المحقق المقيم ونما بمرور الوقت ليصبح وسيلة ناجحة جدا للتحقيق في القضايا المرتبطة بأنشطة حفظ السلام بسرعة وكفاءة. إلا أنه بالنظر إلى رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائل بضرورة قيام محققين مقيمين في المقر أو في المكاتب الإقليمية بإجراء التحقيقات على أساس كل حالة على حدة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٥٤)، بُحثت مفاهيم بديلة، مثل مفهوم تعيين محققين إقليميين من أجل أنشطة حفظ السلام. ويسعى هذا التقرير إلى تحديد المزايا والعيوب المتأصلة في المفهومين إلا أنه يدعو، في نهاية الأمر، إلى استخدام المحققين الإقليميين عن طريق توفير ١٢ وظيفة إضافية لشُعبة التحقيقات في مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثانيا – معلومات أساسية

٤ – يمثل صون السلام والأمن مجالا من مجالات الأولوية التي حددتها الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥[1] شدد عليه كذلك في تقرير الأمين العام عن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/56/326). ويسعى مكتب خدمات الرقابة

الداخلية جاهدا باستمرار إلى مساعدة المنظمة على اعتماد أفضل ممارسات الإدارة الداخلية، وتضمن برنامج الرقابة الداخلية إدارة المخاطر بوصفها أداة لتحديد مجالات المخاطر، وتحديد أولويات خطة عمله السنوية، وتخصيص موارده. وفي الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أناطت الجمعية بمكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤولية استعراض عمليات حفظ السلام، في جملة أمور، ونتيجة لذلك سيختبر المكتب للمرة الأولى أدوات إدارة المخاطر في استعراضاته لعدد مختار من بعثات حفظ السلام.

٥ - وفي سنة ٢٠٠٠، اتخذت ترتيبات مؤقتة مخصصة لتزويد العديد من بعثات حفظ السلام بموارد تحقيقية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأتاح هذا الترتيب إجراء التحقيقات بطريقة سريعة وفعالة، بيد أنه جعل محققي المكتب يعملون في تشكيلة من الوظائف القصيرة الأجل. ومن الضروري وضع ترتيب مستقر به وظائف مكرسة ولها اعتمادات في الميزانية من أجل إجراء التحقيقات اللازمة.

ثالثا - دور شُعبة التحقيقات في عمليات حفظ السلام

٦ - منذ إنشاء مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ١٩٩٤ زاد عدد القضايا التي تُعرض على المكتب فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام زيادة كبيرة سنويا. ولتوضيح تزايد حجم عمل المكتب في مسائل حفظ السلام، نقدم الإحصاءات التالية. في فترة السنوات الست بين عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٩، ورد إلى المكتب ما جملته ٢٤٠ قضية من القضايا المتعلقة بحفظ السلام - وهو ما يمثل ٤٠ قضية سنويا في المتوسط. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٠ تقريبا، أجرى التحقيقات محققون مقرهم في نيويورك ووظائفهم ممولة من الميزانية العادية، وذلك عن طريق سفرهم إلى مناطق البعثات ذات الصلة.

٧ - وقبل آب/أغسطس ٢٠٠٠ كانت قرارات تحديد القضايا التي ينبغي التحقيق فيها تتخذ على أساس الأولوية. وعلى سبيل المثال، كان يتعين تقييم كل قضية على أساس مستوى الخطورة التي ستتعرض لها المنظمة إذا لم يجر تحقيق في الأمر. ولا يمكن أن تمثل كل قضية أولوية للمكتب، وتتطلب استجابة فورية. ومن الجدير بالملاحظة أن القضايا المنفردة في مناطق نائية لا تجتذب عادة موارد التحقيق الشحيحة، في حين أن التحقيق في قضية هامة توجد في مكان به عدد من القضايا الأخرى قد يكون أجدى من منظور التكلفة والموارد، وبالتالي تخصص لها موارد تحقيقية.

٨ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠ تزايد وعي المكتب بحجم القضايا الآخذ في النمو في مختلف بعثات حفظ السلام. وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار بتنسيب محققين ملحقين بالبعثة (مقيمين) في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعد ذلك في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باستخدام تمويل مخصص. وفي فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ورد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما جملته ٣١١ قضية متعلقة بأنشطة حفظ السلام - وهو ما يمثل ١٥٦ قضية سنويا في المتوسط. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وردت إلى المكتب ١٨٠ قضية، ومن المقدر أن يبلغ ذلك العدد، بالاحتمالات الإحصائية، نحو ٢١٦ قضية بحلول نهاية السنة. وهذا التقدير للقضايا المتعلقة بحفظ السلام في السنة التقويمية ٢٠٠٢ يمثل زيادة في حجم القضايا بنسبة ٣٨ في المائة عن السنتين السابقتين. ونسبة قضايا إدارة عمليات حفظ السلام إلى مجموع القضايا تراوحت من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩ ومن ٣٥ إلى ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المكتب يتعاون مع الصناديق والبرامج في إطار مذكرات تفاهم يوفر بموجبها المكتب خدمات التحقيق لها على أساس استرداد التكاليف. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الخبرة الفنية المتاحة في المكتب في مجال التحقيق والعدد الصغير جدا من المحققين الموجودين في الصناديق والبرامج. والاقتراح الحالي الداعي إلى إنشاء ١٢ وظيفة إضافية لتستخدمها شُعبة التحقيقات ينم عن الحاجة إلى تعزيز القدرة على الاستجابة لحجم القضايا المتزايد في بعثات حفظ السلام.

٩ - والعدد الكبير من القضايا المتصلة ببعثات حفظ السلام التي يبلغ بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية يشير إلى ضرورة توافر موارد كافية لدى المكتب لإجراء التحقيقات اللازمة والمساعدة في الحد من الغش والتبديد في المنظمة.

قضايا التحقيق المتعلقة ببعثات حفظ السلام التي وردت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية

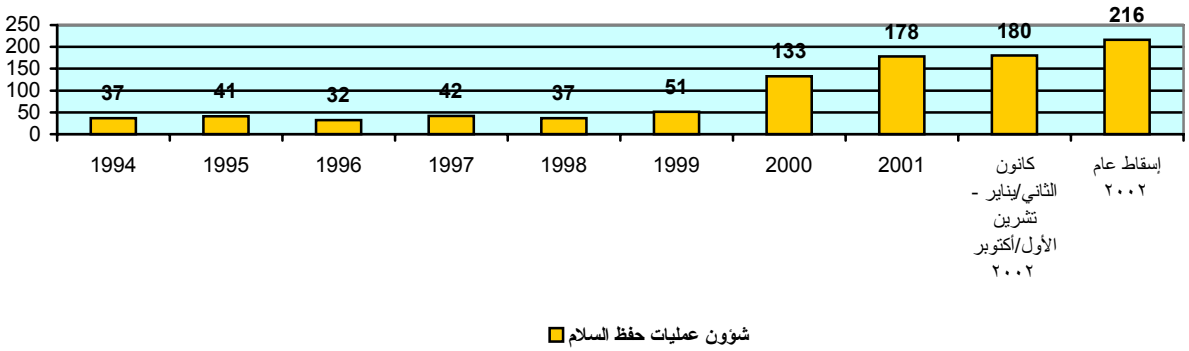

١٠ - والنمو الظاهر في القضايا يرجع جزئيا إلى الوجود الفعلي للمحققين في البعثات. فهذا الوجود يزيد وعي الموظفين بمخالفات النظامين الأساسي والإداري للأمم المتحدة، والقوانين الوطنية، مما يؤدي إلى تقديم بلاغات إلى المكتب. كذلك اكتشف المكتب أن الإدارة قد اغتنمت الفرصة لتتفاعل مباشرة مع المحققين الملحقين بالبعثات، بدلا من إبلاغ الأمر إلى المقر وانتظار وصول الموظفين الذين يوجد مقر عملهم في نيويورك. والأهم أن ذلك يشير إلى أن كلا من الموظفين والمديرين يقدرون سهولة الوصول إلى المحققين لتقديم تقارير سرية إلى المكتب.

رابعا - صلاحيات المحققين

١١ - يضطلع المحققون بالوظائف التالية في بعثات حفظ السلام:

(أ) يقدمون خدمات التحقيق استنادا إلى تقييم الأولويات تحت الإشراف التنفيذي لمدير شُعبة التحقيقات في نيويورك. وتوفر هذه الخدمات وفقا لولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية كما هي مبينة في قراري الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء و ٢٤٤/٥٤ والأمر الإداري ذي الصلة (ST/AI/397)، ودليل شُعبة التحقيقات والمعايير الموحدة للتحقيقات؛

(ب) يجمعون الأدلة، ويستعرضون مواد القضايا ويحللونها، ويجرون مقابلات مع الشهود والأطراف الضالعة في القضايا، ويحافظون على الأدلة، ويقومون بصياغة تقارير التحقيقات، ويتقدمون بتوصيات إلى كبير المحققين في البعثة، إلى حين تقديم تقرير إلى وحدة إدارة العمليات الميدانية في شُعبة التحقيقات في نيويورك، وإلى مدير الشُعبة، فيما يتعلق بالبت النهائي في القضية؛

(ج) يقوم كبار المحققين بالتخطيط للتحقيقات التي يجريها المحققون المساعدون وبتنظيمها وإجرائها والإشراف عليها، بما في ذلك التحقيقات في المسائل الخطيرة والمعقدة. ويتولون إدارة برنامج عمل مكاتب شُعبة التحقيقات في بعثات حفظ السلام، ويقدمون تقارير إلى وحدة إدارة العمليات الميدانية عن العمل الذي يؤديه المكتب، ويضعون توصيات فيما يتعلق بالبت في القضايا. ويعدون القضايا و/أو يشرفون عليها لتقديمها إلى نظام العدالة الداخلي في الأمم المتحدة أو إلى جهات الاختصاص الجنائي أو المدني الوطنية؛

(د) يكفل كبير المحققين امتثال أنشطة شُعبة التحقيقات في مجال عملياته للمتطلبات القانونية ومتطلبات الإبلاغ على النحو المطبق في الأمم المتحدة و/أو في نطاق الولاية الوطنية ذات الصلة؛

(هـ) قد يُطلب أيضا إلى المحققين المثول للشهادة أمام لجان مراجعة تأديبية داخلية أو في نطاق الولايات الوطنية؛

(و) يركز المحققون أيضا على تقديم المشورة إلى المديرين وتقييم إمكانات حدوث الغش وغيره من المخالفات داخل المجالات البرنامجية عن طريق تحليل مراقبة النظم في المناطق شديدة المخاطر على النحو المنصوص عليه في ولاية المكتب؛

(ز) يقدم المحققون المساعدة في مجال منع الغش والفساد في شكل مشورة ومشاورات وتدريب لمديري البرامج في بعثات حفظ السلام، بمن فيهم الموظفون الذين يؤدون وظائف إدارية عليا على مستوى البلدية وعلى مستوى المنطقة؛

(ح) يوفر المحققون أيضا مشورة رقابية في مسائل التحقيق، وكذلك في مجال التدريب، عند اللزوم، لموظفي أقسام الأمن والسلامة في بعثات حفظ السلام الذين يختارون للاضطلاع بواجبات تحقيق أساسية لمجالس التحقيق. ويمكن أن يستتبع ذلك تقديم مشورة بشأن إجراء هذه التحقيقات، أو الاضطلاع بدور استشاري بشأن الأمور التي تبلغ بها المجالس.

١٢ - وكما أظهرت تجربة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن استمرار الوجود الفعلي للمحققين في منطقة بعثة حقق الأغراض التالية وسيظل يحققها:

(أ) سرعة معالجة قضايا التحقيق؛

(ب) ردع احتمال حدوث الغش أو مخالفات لنظام الأمم المتحدة الإداري ونظامها الأساسي وللقوانين الوطنية؛

(ج) تمكين المحققين من ملاحظة بيئة البعثة ومن جمع معلومات أساسية عن كل قضية على حدة، وهي معلومات ذات أهمية حاسمة لحل القضايا؛

(د) مساعدة موظفي بعثات حفظ السلام وإدارتها في بناء الثقة في عملية التحقيق؛

(هـ) مساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على استخدام إدارة المخاطر كأداة لمعالجة المشاكل النُظمية المستمرة في بعثات حفظ السلام؛

(و) تيسير تفاعل المحققين المستمر مع إدارة البعثة والمساعدة في بناء الثقة بين الكيانات؛

(ز) زيادة الكفاءة والفعالية والاقتصاد في خدمات التحقيق.

خامسا – الأسباب الداعية إلى وجود محققين إقليميين مقارنة بالمحققين الملحقين بالبعثات

١٣ – إن الوصف الوارد آنفا لوظيفة وقيمة وتجربة استخدام محققين ملحقين ببعثات حفظ السلام على مدى السنتين الماضيتين أُدرج في هذا التقرير استجابة لطلب اللجنة الاستشارية. ويعرض هذا الفرع من التقرير المشاكل التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بمفهوم المحققين الملحقين بالبعثات منذ عام ٢٠٠٠. كذلك يرد فيه تقييم للجوانب الإيجابية لإلحاق محققين إقليميين ببعثات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم ليخدموها.

ألف – المحققون الملحقون بالبعثات

١٤ – رغم ارتياح المكتب ارتياحا شديدا لنتائج عمل المحققين الملحقين بالبعثات، خاصة قدرة فريق المحققين على تناول المسائل الكبيرة والصغيرة بطريقة أسرع وتزويد إدارة أي بعثة بحلول للمشاكل المتكررة أو الفردية، يمثل الافتقار إلى الاستقلالية والتحكم عاملا سلبيا في عمل هؤلاء المحققين.

١٥ – وقد رحبت إدارة البعثات بوجود المحققين بوصفه وسيلة لحل المشاكل المحلية بطريقة سريعة وفعالة، بدون الحاجة إلى التشاور مع المقر والتنافس على موارد تحقيقية شحيحة. وعلاوة على ذلك لا يحتاج المحققون المقيمون إلى السفر من الأمم المتحدة ليعالجوا تلك المسائل في البعثات المعنية. إلا أن هذا الترتيب لا يفي في هذه المرحلة إلا بمتطلبات بعثتين، هما تحديدا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وذلك على أساس مخصص وحسب.

١٦ – وقد أتم عدد من المحققين الجدد دورة تعريفية مدتها أسبوع عن الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في نيويورك ترمي إلى إعدادهم للالتحاق بالبعثات. إلا أن أسبوعا واحدا لا يوفر إعدادا كافيا للقيام بهذا الدور الهام في الميدان. وفي حالات معينة، تكون تكلفة إحضار الموظفين الجدد إلى نيويورك باهظة، ويكون جعلهم يبدأون في الميدان، يتجاوز مرحلة نيويورك ومرحلة التعريف هناك، أجدى من حيث التكلفة. وفي هذه الحالات، يقوم عادة عضو من شُعبة التحقيقات بزيارة الموظف الجديد في البعثة ويقوم بعملية التعريف في الموقع. ويرى المكتب أن الموظفين الجدد في الأمم المتحدة والمكتب قد استفادوا كثيرا من تجربة الدورة التعريفية في المقر.

١٧ - ومن المسلم به عموما أن إجراء التحقيقات هو عملية تتسم بطابع رد الفعل. ويصدق ذلك في الحالات البسيطة. إلا أنه في حالات عديدة، توفر المعرفة المحلية ودراسة الأفراد المعنيين وممارسات البعثة عاملا هاما في نجاح التحقيقات. وفي كثير من هذه الحالات، لا يمكن تحديد مسألة الدافع عن طريق تحقيق سريع وتشخيصي. بل يجب تكريس وقت للحديث مع طائفة متنوعة من الأشخاص في منطقة البعثة للاطلاع على الخصائص الدقيقة لبيئة العمل والناس المعنيين. وهذا، من نواح كثيرة، شيء يكتسب بمرور الوقت لا بزيارة سريعة إلى مكان البعثة.

١٨ - وفي حين أن المحققين الملحقين بالبعثات حققوا بنجاح في عدد من القضايا خلال السنوات الماضية في تلك البعثات، لا يركز أولئك المحققون إلا على القضايا الموجودة في منطقتهم المحلية المباشرة. وعادة لا يُعنى المحققون الملحقون بالبعثات ببقية بعثات حفظ السلام. ويتوجب حاليا على المحققين الذين يوجد مقرهم في نيويورك معالجة جميع القضايا المتعلقة بعمليات حفظ السلام خارج بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ولن تُجرى تلك التحقيقات إلا بعد تقييم أهمية كل قضية على حدة، ومع ذلك فإنها ستقيِّم أيضا إزاء باقي القضايا غير المتعلقة بأنشطة حفظ السلام التي يُبلغ بها المكتب. ونتيجة لذلك تظل عادة قضايا كثيرة متعلقة بحفظ السلام على قائمة الانتظار بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة لإجراء هذه التحقيقات.

باء - المحققون الإقليميون

١٩ - بالنظر إلى عدم وجود محققين في معظم بعثات حفظ السلام، فإن الشرط الإلزامي الذي يقضي بإجراء تحقيقات في البعثات يعني أنه يتوجب سفر محققين يعملون في المقر إلى الميدان، وبذلك فإن مفهوم وجود محققين إقليميين في أفريقيا وأوروبا ينطوي على ميزة كوسيلة لاستخدام المحققين في منطقتين لغالبية عمليات التحقيق الميدانية، بدعم يقدم حسب الحاجة من المقر. فهذا من شأنه أن يضمن وجود محققين على قرب معقول من البعثة وأن المحققين لديهم الاستقلالية المطلوبة. ويجب أن يكون جميع المحققين مستقلين تنفيذيا - وأن يُرى ذلك - وبهذا المعنى يجب أن يكونوا خارج نطاق سلطة بعثة حفظ السلام بغية كفالة نزاهة التحقيق وعملية تلقي الشكاوى والتحقيق فيها، وعدم التأثير على نتائج التحقيق. وفي الوقت الحاضر، يوجد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مكتبان إقليميان في مركزي عمل خارج المقر، في جنيف ونيروبي. وفي كل من المكتبين يوجد حاليا محقق معيَّن، ويركز المحققان في المقام الأول على المسائل الناشئة في المناطق التي تجاور مركز العمل عموما، التي تتعلق عادة بالبرامج الممولة من الميزانية العادية ولكن بما يشمل أيضا بعض القضايا المتعلقة

بالصناديق والبرامج. واعتبارا من هذه السنة، ستمول المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا عددا من الوظائف لمحققين في إطار ميزانيات فترات السنتين.

٢٠ - وسيجري تنسيب المحققين الإقليميين في مجال حفظ السلام في نيروبي وإما في جنيف، حيث هناك وجود بالفعل للمكتب، أو في فيينا، وهي موقع ملائم لمناطق البعثات. غير أنه من الجدير بالذكر أن النشاط التحقيقي كله من شأنه أن ينطوي على السفر من نيروبي أو جنيف أو فيينا إلى بعثة حفظ السلام المعنية، مما يستتبع تكاليف إضافية من أجل الاضطلاع بشؤون التحقيق في البعثات.

٢١ - ويجب أن يكون المحققون الإقليميون قادرين على الاستجابة بسرعة للقضايا الهامة. ووقت الاستجابة عامل محدد رئيسي في تقييم أفضل المواقع لتنسيب المحققين. وبالنظر إلى أن غالبية عمليات حفظ السلام موجودة في أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا، يتطلب تحديد مقار المحققين الإقليميين تقييما لتوافر خدمات نقل جوي اقتصادية ومنتظمة والقدرة على نقل الموارد في الوقت اللازم.

٢٢ - وعلى سبيل المثال، سيسهل على المحققين الإقليميين الموجودين في نيروبي الوصول بسرعة إلى عدد من عمليات حفظ السلام الأفريقية، فضلا عن العمليات الموجودة في الشرق الأوسط ووسط آسيا. والوصول إلى هذه الأماكن جوا من كينيا سهل نسبيا وزهيد التكلفة. ووجود الأمم المتحدة الكبير في كينيا، بما في ذلك وجود فرع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، يوفر هيكل الدعم اللازم لهذا الاقتراح.

٢٣ - كذلك ستكون جنيف موقعا مناسبا بالقدر نفسه لهذا الاقتراح. فهي مركز عمل كبير به مقار ومزود بهيكل دعم راسخ ومرافق راسخة، وقد أنشأ فيه المكتب وجودا بالفعل. وتتيح جنيف الوصول إلى طائفة من الخدمات الجوية للسفر الدولي.

٢٤ - وفيينا مركز عمل أوروبي آخر يمكن النظر فيه. وهي أيضا مركز عمل كبير للأمم المتحدة به مقار ومزود بهياكل دعم إداري راسخة. كما أن فيينا محور طيران أوروبي رئيسي يتيح الوصول مباشرة إلى أي منطقة في العالم تقريبا.

٢٥ - ومفهوم المحققين الإقليميين له ميزة كبيرة من زاوية إدارة التحقيقات. وإذا عُين محققون إقليميون في أوروبا وأفريقيا، ستصبح إدارة التحقيقات أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، منطقة توقيت أوروبا ومنطقة توقيت شرق أفريقيا لا يتجاوز الفارق الزمني بينهما ساعة أو ساعتين. وسيتيح ذلك إجراء اتصالات متزامنة تقريبا بين المحققين في الميدان والمسؤولين عن إدارة التحقيقات إما في أوروبا أو في أفريقيا.

٢٦ - ومن ثم فإن المحققين الإقليميين بدلا من المحققين الملحقين بالبعثات هم الذين سيمثلون الخيار المفضل استنادا إلى القرب الجغرافي والزمني.

جيم - حجم القضايا

٢٧ - يتلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية سنويا عددا من القضايا يتزايد باستمرار منذ إنشائه في عام ١٩٩٤. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تلقى المكتب ٢٢١ ٢ قضية. وطبيعة القضايا التي تظل تحقيقات جارية - وهي نحو ٣٠٠ قضية في أي وقت - تتفاوت ما بين الغش البسيط بدرجة معقولة في الاستحقاقات وأشد قضايا الفساد تعقيدا. وفي قضايا الغش في الاستحقاقات، يلزم لمحقق واحد ما يتراوح من أسبوع إلى شهر من العمل لكي يكمل التحقيق ويعد تقريرا عنه. إلا أن قضايا الفساد المعقدة يمكن أن تستغرق ١٢ شهرا أو أكثر وتتطلب خدمات عدة محققين. وخلال السنوات التقويمية الثلاث الماضية، تلقى المكتب قضايا من الفئة الثانية أكثر مما تلقى من الفئة الأولى.

٢٨ - وعن طريق رصد الوقت الذي ينفقه المحققون في القضايا التي يكون التحقيق فيها نشطا، حدد المكتب أنه تلزم، كمتوسط عملي بالنسبة لكل تحقيق ٢٥٠ ساعة من عمل شخص لإجراء التحقيق وإعداد تقرير. ويستخدم هذا الرقم لتيسير التخطيط المحدود المتاح لأي وحدة تحقيق يتسم عملها بطابع رد الفعل. وعلى سبيل المثال، استنادا إلى أرقام الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ (راجع الجدول الوارد في الفقرة ٩ أعلاه، التي تتضمن إسقاطا يستند إلى أعداد القضايا الحالية في عام ٢٠٠٢)، يبلغ متوسط عدد القضايا المتعلقة بشؤون حفظ السلام ١٧٦ قضية سنويا.

٢٩ - وللتمكن من التحقيق في هذا الحجم من القضايا في مجال حفظ السلام كل سنة (عدد ١٧٦ قضية مضروبا في ٢٥٠ ساعة للتحقيق الواحد)، سيتطلب الأمر ٠٠٠ ٤٤ ساعة من وقت المحقق، مما يمثل تقريبا ٢٤ محققا.

٣٠ - وفي هذه المرحلة، يقدر أنه سيلزم إنشاء ١٢ وظيفة لتعزيز القدرة على الاستجابة للحجم الكبير من القضايا المتعلقة بحفظ السلام على النحو التالي: أربع وظائف من الفئة ف-٣، وأربع وظائف من الفئة ف-٤، ووظيفتان من الفئة ف-٥. وإضافة إلى ذلك، سيلزم إنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) للمساعدة في إدارة تلك التحقيقات. وموظفو الخدمات العامة هؤلاء سيلحقون بكل مكتب إقليمي للمساعدة في المسؤوليات الإدارية النابعة من إجراء التحقيقات المتعلقة ببعثات حفظ السلام.

دال – تكاليف المحققين الإقليميين

٣١ – قام موظفو مكتب خدمات الرقابة الداخلية بـ ٣٥ رحلة مستقلة للتحقيق في مسائل حفظ السلام في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، شملت ما يتجاوز ٦٠ تحقيقا منفردا. وقد سافروا إلى طائفة من الأماكن خارج بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، حيث تعيَّن على المكتب القيام بأنشطة تحقيق، فضلا عن عدة رحلات استخدمت في تدريب موظفي الأمن والسلام في إدارة عمليات حفظ السلام المشاركين في أنشطة التحقيق العامة في بعثات حفظ السلام.

٣٢ – وتأييدا لاقتراح تنسيب محققين إقليميين في أوروبا وأفريقيا، بدلا من أمريكا الشمالية، أجرى المكتب استقصاء لتكاليف السفر الرسمي من المقر إلى طائفة من مراكز العمل الأخرى، وقارن تلك الأرقام بتكلفة السفر إلى مواقع مماثلة من جنيف وفيينا ونيروبي. ويتضح من تلك الأرقام أن تكلفة السفر من أوروبا ونيروبي إلى مختلف بعثات حفظ السلام ستقل كثيرا عن تكلفة نفس السفر من نيويورك.

٣٣ – والترتيبات الإقليمية المقترحة ستستتبع السفر من موقع إقليمي إلى بعثات حفظ السلام بطريقة أكثر كفاءة بالمقارنة بالسفر من نيويورك، ولكن نتيجة لوجود المحققين فعليا خارج بعثات حفظ السلام فإن جميع أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المحققون الإقليميون ستتطلب أموالا للسفر، من بينها بدل إقامة لفترات تتراوح من ٢١ يوما إلى ٣٠ يوما. ولن يتسنى إحراز تقدم في القضايا إذا كان السفر إلى مكان البعثة لمدة تقل عما يتراوح من ٢١ يوما إلى ٣٠ يوما.

٣٤ – واستنادا إلى المقارنات الواردة أعلاه، والانخفاض المتوخى في مدة السفر، يبدو أن تنسيب المحققين الإقليميين في أوروبا وأفريقيا سيكون أكثر كفاءة من الترتيب الحالي، مما يمكِّن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من التحقيق في عدد من القضايا أكثر مما تتيحه مستويات ملاك الموظفين والتنسيبات الحالية، ومما يمكن المكتب من إكمال تلك التحقيقات. وسييسر ذلك إلى حد كبير أيضا التفاعلات مع مختلف بعثات حفظ السلام نتيجة لعدم وجود فارق زمني كبير، فوجود فارق زمني كبير يمثل إشكالية عندما تكون نيويورك هي قاعدة العمليات.

سادسا – خلاصة

٣٥ - ستلتمس موارد لإنشاء ١٢ وظيفة لمحققين يعينون في أوروبا وأفريقيا، إلى جانب اعتمادات لدعم تلك الوظائف، في سياق تمويل عمليات حفظ السلام وتوفير الدعم لها للفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، رهنا بصدور توجيه من الجمعية العامة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/55/6/Rev.1).